

## العلاقة بين التحفظ والمحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

أ.د. علي إبراهيم حسين  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة تكريت  
ali544@tu.edu.iq

الباحث: مصطفى بدر عماش  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة تكريت  
Mustafa.badr.a@st.tu.edu.iq

### المستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي في القطاع المصرفي العراقي، وقد تناول البحث عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (١٢) مصرف من عام ٢٠٠٩-٢٠١٩ بواقع (١٣٢) مشاهدة، وقد تم تحديد التحفظ المحاسبي (غير المشروط) كمتغير مستقل والتحوط المحاسبي كمتغير تابع، وقد تم قياس التحفظ المحاسبي (غير المشروط) من خلال نموذج القيمة السوقية إلى الدفترية، بينما تم قياس التحوط المحاسبي كمتغير وهمي، وقد اشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التحفظ والتحوط المحاسبي، إلا أن هذه العلاقة تبين انها سلبية أي ان تزايد توجه عينة الدراسة نحو التحفظ المحاسبي الاستباقي وفق مقياسه غير المشروط يؤدي إلى تخفيض تبني أدوات التحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الأدوات المالية وقد يرجع السبب في ذلك إلى وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي يجعل المصرف في منأى نوعاً ما عن العديد من المخاطر مما يسهم في تقليل الاعتماد على أدوات التحوط المحاسبي.

**الكلمات المفتاحية:** التحفظ المحاسبي، التحوط المحاسبي، التحفظ غير المشروط، القطاع المصرفي.

### The relationship between conservatism accounting and hedge accounting

### An applied study in a sample of Iraqi companies

Researcher: Mustafa Bader Amash  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

Prof. Dr. Ali Ibrahim Hussein  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

### Abstract:

The research aims to test the relationship between accounting conservatism and hedging in the Iraqi banking sector. The research dealt with a sample of (12) banks listed in the Iraqi Stock Exchange from 2009-2019, with (132) views, and the (unconditional) accounting conservatism was identified. As an independent variable and accounting hedging as a dependent variable, the (unconditional) accounting conservatism was measured through the market value model to the book, while the accounting hedging was measured as a dummy dust, and the results indicated a statistically significant correlation between accounting conservatism and accounting hedging. However, this relationship turns out to be negative, that is, the increasing

orientation of the study sample towards proactive accounting conservatism according to its unconditional scale leads to a reduction in the adoption of accounting hedging tools in managing the risks of financial instruments. The reason for this may be due to the presence of a high level of accounting conservatism that makes the bank safe sort of a lot of dangers. Which contributes to reducing reliance on accounting hedging tools.

**Keywords:** accounting conservatism, accounting hedging, unconditional conservatism, the banking sector.

## ١. المقدمة

شهدت سنوات العقد الأول والثاني من القرن الحالي الكثير من التغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي مثال على ذلك الأزمات المالية العالمية (٢٠٠١، ٢٠٠٨، ٢٠٢٠) التي كان لها الأثر الكبير على توسع بعض الشركات في حجمها ونطاق أعمالها، ومن ثم فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق أنواع مختلفة من المخاطر والأزمات، ويتطلب هذا الأمر من الشركات التركيز على الوسائل التي تمكنها من تجنب هذه المخاطر وتدنيها إلى أقل حد ممكن، ويعد التحفظ المحاسبي والتحوط المحاسبي إحدى هذه الوسائل التي تستخدم في مواجهة الأزمات المستقبلية المتوقعة والحد منها وإدارتها.

إذ يعد مدخل التحفظ المحاسبي من أقدم المداخل المحاسبية وأكثرها استخداماً عند تقييم وأعداد التقارير المالية، وظهر هذا المدخل نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت في البيئة العالمية، إذ أدت الأزمات إلى خلق حالة من عدم الثقة بمهنة المحاسبة بشكل عام وبالمحاسبين بشكل خاص، مما أدى إلى قيام الجهات الراعية لمهنة المحاسبة بتعديل القوانين التي تحكم في عمل مهنة المحاسبة من أجل مواجهة تلك الأزمات، وإظهار المركز المالي للشركات بصورة عادلة وغير مبالغ به من خلال محاولة زيادة المصادقية والموثوقية في المعلومات التي تحتويها تلك التقارير والقوائم المالية.

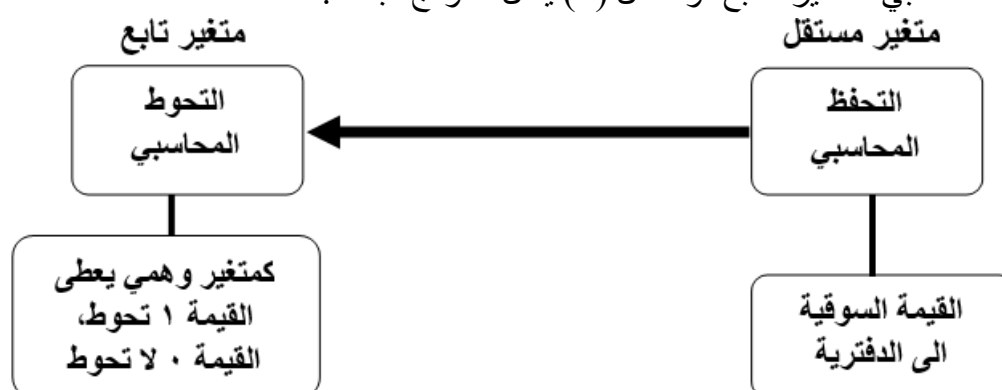
ومن جهة ثانية يعد التحوط المحاسبي نوعاً من أنواع المحاسبة المعاصرة في ظل الأسواق المالية العالمية إذ يتضمن العديد من الأدوات والأساليب المستخدمة من قبل المستثمرين والمتحطين، حيث تسعى معظم الشركات اليوم إلى إدارة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة القيام ببعض العمليات الاقتصادية وإحدى أهم الطرق لإدارة تلك المخاطر تتمثل بالتحوط المحاسبي إذ يمكن من خلال إدارة وتوجيه أدواته المالية تجنب الشركات العديد من الخسائر التي قد تتعرض لها.

**١/١. مشكلة البحث:** بالرغم من اهتمام أدبيات المحاسبة بدراسة درجة ممارسة التحفظ المحاسبي وبيان التحوط المحاسبي في عدد من الدول، إلا أن هذا الأمر لم يحظى محلياً بالاهتمام الكافي على الرغم من أهمية الموضوع في تعزيز جودة التقارير المالية في البيئة العراقية لما تمتاز به من انفتاح مقبل على العالم ومحاولة جذب العديد من الشركات الأجنبية لغرض الإستثمار في العراق الأمر الذي يتطلب توفير معلومات مفيدة تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، فضلاً عن عدم اختبار العلاقة المباشرة بين التحفظ والتحوط المحاسبي، ومما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة الرئيسة بالتساؤل الآتي: هل هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ في التحوط المحاسبي في البيئة العراقية؟

**٢/١. فرضية البحث:** يقوم البحث على الفرضيتين الآتيتين:

أ. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التحفظ والتحوط المحاسبي في البيئة العراقية.

- ب. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في التحوط المحاسبي في البيئة العراقية.
- ٣/١. **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من أهمية المتغيرات التي سوف يتم تناولها وهي التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات، والتحوط المحاسبي تقديم بيانات مالية أفضل عن إدارة المخاطر من قبل الشركات. لذا فأهمية البحث تبرز في بيان مستويات التحفظ المحاسبي في البيئة العراقية وكذلك مدى توجهات هذه البيئة لتبني تقنيات إدارة مخاطر الأدوات المالية عبر التحوط المحاسبي، فضلاً عن اختبار مستويات العلاقة بين التحفظ والتحوط.
- ٤/١. **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومحاسبة التحوط ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:
- أ. التعريف بمفهوم التحفظ المحاسبي وطرق قياسه، والتعرف على التفسيرات المختلفة للتحفظ.
- ب. بيان مفهوم التحوط المحاسبي وأنواع التحوط وأهم المقاييس الخاصة بمحاسبة التحوط.
- ج. معرفة العلاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي.
- ٥/١. **حدود البحث:** اقتصرت حدود البحث النظرية على مفاهيم ومقاييس التحفظ غير المشروط والتحوط المحاسبي، أما الحدود التطبيقية فاقترنت على القطاع المصرفي في البيئة العراقية، وللأعوام من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩، وباعتماد مقياس القيمة السوقية إلى الدفترية لقياس التحفظ المحاسبي، في حين تم قياس التحوط المحاسبي كمتغير وهمي.
- ٦/١. **أسلوب البحث:** اعتمد البحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك لتأصيل مفاهيمه وموضوعاته، عبر الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة به، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية ومقالات وأبحاث من المواقع الإلكترونية عربية وأجنبية، بغرض تحليلها وبناء جانبه النظري انتهاءً باستنباط العلاقة بين متغيرات البحث، ومن ثم اختبار هذه العلاقة في بيئة المصارف العراقية. وقد تم جمع المعلومات اللازمة عن بيانات البحث من التقارير والقوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين حددت متغيرات البحث بالتحفظ المحاسبي (غير المشروط) كمتغير مستقل، في حين مثل التحوط المحاسبي المتغير التابع، والشكل (١) يمثل أنموذج البحث.



الشكل (١): أنموذج البحث

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان.

وبعد تناول المقدمة والمنهجية في المحور الأول من البحث، المكون من خمس محاور، سيتم استعراض ما تبقى من البحث كما يلي؛ المحور الثاني سيقترن على مراجعة الدراسات السابقة من أجل التأصيل النظري لمتغيرات البحث واستنباط العلاقات بينها، من خلال بيان مفهوم

التحفظ المحاسبي وطرق قياسه، والتحوط المحاسبي وأنواعه، في حين خصص المحور الثالث لنموذج البحث واختبار الفروضيات، وأخيراً خصص المحور الرابع لاستعراض أهم النتائج والتوصيات.

## ٢. مراجعة الدراسات السابقة وبناء الإطار النظري:

هناك العديد من الدراسات منها (حسين وآخرون، ٢٠٢٠)، (Almubaideen et al., 2019) (Hussein et al., 2018)، (سلمان ومحمد، ٢٠١٧)، التي تناولت التحفظ والتحوط المحاسبي. حيث اختبرت دراسة (حسين وآخرون، ٢٠٢٠) تأثير الأزمات المالية على مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتناولت الدراسة الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تكونت العينة من ثلاث شركات (شركة المنصور للصناعات الدوائية، شركة بغداد للمشروبات الغازية، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور) للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٨، وحدد الباحثون فترة الالتزام المالية للبلد من عام ٢٠١٤ ولغاية عام ٢٠١٦ كما اعتمد الباحثون في قياس التحفظ المحاسبي غير المشروط وفق طريقة المستحقات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الأزمات المالية وسياسة التحفظ المحاسبي، إذ تؤدي الأزمات المالية إلى زيادة استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية التي تنشرها الشركات الصناعية.

في حين هدفت دراسة (Almubaideen et al., 2019) إلى التعرف على أثر تطبيق التحوط المحاسبي على تقليل المخاطر المالية المستقبلية للمصارف التجارية الأردنية باستخدام النسب المالية لإيجاد طريقة عملية لحساب التحوط بفئاته الثلاث ومعالجة المخاطر المالية المستقبلية للمصارف التجارية في الأردن. وتناولت استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على القوائم المالية وتقارير المصارف التجارية الأردنية للفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)، بالإضافة إلى استخدام المؤشرات المالية وتضمن مجتمع الدراسة البيانات المالية المنشورة للمصارف التجارية الأردنية قبل تطبيق التحوط المحاسبي وبعده، وتضمنت عينة الدراسة جميع المصارف التجارية الأردنية التي أفصحت عن تطبيق محاسبة التحوط في بياناتها المالية السنوية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين تحوطات التدفق النقدي وتقليل المخاطر المالية للبنوك التجارية الأردنية بعد تطبيق محاسبة التحوط للفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)، وأن هناك علاقة ارتباط قوية بين تحوطات القيمة العادلة والحد من المخاطر المالية. حيث إن تحوطات القيمة العادلة لها القدرة التفسيرية لتقليل المخاطر المالية بنسبة ٢٧,٤٪. وقد تم اشتقاق هذه النسبة من قيمة  $R^2$ . بينما ثبت وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين صافي الاستثمارات بالعملات الأجنبية والمخاطر المالية.

كما هدفت دراسة (Hussein et al., 2018) إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الأداء المصرفي في البيئة العراقية، وتناولت الدراسة عينة من ٢٠ مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وتم اعتماد دراسة (Basu) في ١٩٩٧ من أجل قياس التحفظ المشروط. بينما تم اعتماد طريقة المستحقات لقياس التحفظ غير المشروط. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن المصارف عينة البحث تتسم بمستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي غير المشروط، في حين لم يتم تحديد مستوى التحفظ المشروط بسبب عدم معنوية معادلة الانحدار، وأن هناك تباين في مستوى كفاءة الأداء المالي بين المصارف، وأن هذا

التباين ينخفض بصورة كبيرة ما بين السنوات لنفس المصرف، كما ان المصارف الكفوة تكون أكثر ميولاً لتبني التحفظ المحاسبي غير المشروط.

وركزت دراسة (سلمان ومحمد، ٢٠١٧) على بيان مفهوم التحوط المحاسبي والمعاملات بالعملة الأجنبية والمشاكل الناجمة عن التعامل بها وتبسيط الضوء على القواعد المحاسبية المحلية والدولية المتعلقة بالتحوط للحد من مخاطر التقلبات في اسعار صرف العملة التي تتعرض لها الشركات من خلال جعل الإبلاغ المالي للوحدات المحلية بالتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي وإنجاز هذا الهدف تناولت الدراسة عينة من الشركات العراقية التي تتعرض لمخاطر التقلبات في اسعار العملة الأجنبية (شركة بغداد للمشروبات الغازية) وتم استخدام المعالجات المحاسبية في عملية القياس، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن العديد من الشركات والمصارف في البيئة العراقية تتكبد الكثير من الخسائر بسبب التقلبات في اسعار صرف العملة الأجنبية. وأن محاسبة التحوط تمثل آلية للحد من المخاطر التي تواجهها الشركة من خلال استخدام الادوات المالية المتمثلة بالمشتقات المالية

ولغرض الوقوف على ماهية متغيرات البحث من منظور الدراسات والكتابات الاكاديمية، سيتم التطرق إلى التعريف بكل متغير والعلاقة بينهما.

## ١/٢. مفهوم التحفظ المحاسبي وطرق قياسه:

### ١/١/٢. مفهوم التحفظ المحاسبي:

على الرغم من أهمية التحفظ المحاسبي في النظرية والممارسة المحاسبية إلا أنه لا يوجد تعريف رسمي ومعتمد للتحفظ في أدبيات المحاسبة، نتيجة لذلك طور العديد من الباحثين مجموعة متنوعة من التعاريف التي تتناول التحفظ المحاسبي، كل منها يأخذ جوانب معينة من التحفظ المحاسبي (Hansen et al., 2018: 78). إذ تم تعريف التحفظ المحاسبي على أنه الاتجاه نحو استخدام السياسات والأساليب المناسبة لتقليل صافي قيم الموجودات المرتبطة بقيمتها الاقتصادية الصافية (Hussein et al., 2018: 2665)

ويعرف التحفظ المحاسبي على أنه أداة يستخدمها المحاسبون في مواجهة حالة عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية للشركات، من خلال أخذ الخسائر المتوقعة حدوثها بنظر الاعتبار قبل وقوعها وعدم أخذ الأرباح المتوقعة حدوثها إلا بعد حدوثها فعلاً (حمد والمؤمني، ٢٠١٨، ٨٣). كما يعرف التحفظ المحاسبي ايضاً بأنه يتمثل بقيام المحاسبين باستخدام درجة معقولة من الحيطة والحذر في الاعتراف بالعمليات والأنشطة المالية التي تقوم بها الشركات ويوجد فيها درجة من عدم التأكد، أي بمعنى يتم الاعتراف بالخسائر وتسجيلها قبل وقوعها أو تحققها حتى وأن كانت هناك نسبة ضعيفة تؤكد وقوعها، ولا تأخذ بنظر الاعتبار الاعتراف بالأرباح إلا عند تحقيقها حتى وأن كانت هناك نسب عالية تؤكد تحققها (حسين وآخرون، ٢٠٢٠: ٦٦).

### ٢/١/٢. أنواع التحفظ المحاسبي:

يقسم التحفظ المحاسبي إلى نوعين هما التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط وفيما يلي بيان كل منهما: (الجميل، ٢٠١٤: ١٤)، (Hussein, 2018: 52)، (Cummins et al., 2019: 4) أولاً. **التحفظ المحاسبي المشروط:** هو الاختلاف الحاصل في توقيت الاعتراف، ويعرف أيضاً بالتحفظ اللاحق على وقوع الأحداث أو الأنباء في المستقبل، بمعنى الاعتراف أكثر بالأنباء السيئة

(الخسائر) من الأنباء الجيدة (الأرباح)، ومن أمثلته انخفاض قيمة الموجودات الثابتة وتقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

**ثانياً. التحفظ المحاسبي غير المشروط:** يتمثل بالاعتراف بالقيم الأقل لصافي الموجودات، أو الاعتراف بالقيم الأقل لحقوق المساهمين، ويعرف أيضاً بالتحفظ السابق عن وقوع الأحداث أو الأنباء، بمعنى أنه في بداية دورة حياة الموجود الثابت يتم استخدام طريقة محاسبية معينة التي تعكس انخفاض القيمة الدفترية لصافي الموجودات عند مقارنتها مع القيمة السوقية لها خلال عمر الموجود، كالموجودات غير الملموسة وغير المعترف بها مثل الموارد البشرية وشهرة المحل.

**٣/١/٢. أهداف التحفظ المحاسبي:** هناك أهداف عديدة للتحفظ المحاسبي يمكن تلخيصها بالآتي: (اقبال والقضاة، ٢٠١٤: ٩١٦)، (عوجة، ٢٠١٧: ٢٢٧)

أ. يسهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

ب. أن استخدام التحفظ المحاسبي يساعد على عدم افلاس وانهيار الشركات.

ج. أن اعداد تقارير مالية متحفظة هو مطلب أساسي للمساهمين والمقرضين.

د. أن التحفظ المحاسبي يستخدم كدرع لتخفيف حالة عدم التأكد للتكهنات والتوقعات المتعلقة في اعداد القوائم المالية.

هـ. يعد التحفظ المحاسبي الأداة المناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في اعداد القوائم المالية.

**٤/١/٢. مقاييس التحفظ المحاسبي:** يوجد العديد من المقاييس التي تم استخدامها لتحديد مستوى التحفظ المحاسبي الخاصة بالتحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط وهي الاتي:

**أولاً. طرق قياس التحفظ المشروط:** وتتضمن كل مما يلي:

أ. **الاستبيان:** حيث قامت العديد من الدراسات بقياس التحفظ المشروط عن طريق تصميم استمارة الاستبيان مثل دراسة (اقبال والقضاة، ٢٠١٤).

ب. **مقياس (Basu):** يشير (Basu) إلى أن الأرباح تتأثر بالانباء السيئة بشكل أسرع من الأنباء الجيدة، وتمثل هذه الأنباء أمور غير متوقعة عن أرباح الشركة وقيمتها وليس أموراً متوقعة، وعليه فإن مقياس (Basu) مبني على أساس أن السوق يعكس الأنباء الجيدة والسيئة بشكل أسرع من النظام المحاسبي.

وقد استخدم (Basu) المعادلة التالية لقياس التحفظ المحاسبي وهي (Al-Taie et al., 2017: 5):

$$X_{it}/P_{it-1} = a_0 + \beta_1 R_{it} + \beta_2 D_{rit} + \beta_3 (R_{it} \times D_{rit})$$

حيث ان:

(Xit): ربحية السهم للشركة i للفترة t.

(Pit-1): أسعار أسهم الشركة i في بداية الفترة t.

(Rit): عائد السوق للشركة i للفترة t.

(DRit): متغير وهمي يساوي (١) إذا كانت (Rit) أقل من صفر، وتساوي (٠) إذا كانت (Rit) أكبر أو مساوية للصفر.

**ثانياً. مقاييس التحفظ غير المشروط:** وتتضمن كل مما يلي:

أ. مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: يعد مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية من أهم مقاييس التحفظ المحاسبي إذ يركز هذا المقياس على التحفظ في قائمة الميزانية، والذي استخدم من قبل (Beaver & Ryan, 2000)، ويتم التعبير عنه بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Tobias, 2018: 11).

وترجع الأصول النظرية لهذه المقياس للباحثين (Feltham & Ohlson, 1996) حيث يصفان التحفظ المحاسبي كتوقع بأن القيمة السوقية للأسهم تتجاوز القيمة الدفترية للأسهم على المدى الطويل، أي كلما كانت القيمة السوقية أكبر من القيمة الدفترية لحقوق الملكية دل ذلك على وجود التحفظ المحاسبي ويتم حساب نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB) على النحو الآتي:

$$MTB-CON = MVEit / BVEit$$

حيث أن (MVEit) هي القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة في السنة و (BVEit) هي القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة في السنة t.

ب. مقياس إجمالي المستحقات: قام الباحثان (Givoly & Hayn, 2000) باستخدام إجمالي المستحقات (Total Accruals)، حيث يركز هذا المقياس على قياس تأثير التحفظ المحاسبي على قائمة الدخل خلال فترة زمنية طويلة، لأن التحفظ المحاسبي يعمل على زيادة المستحقات السالبة باستمرار، في حين يتم الوصول إلى المستحقات عن طريق الفرق بين التدفقات التشغيلية وصافي الربح، وكما مبين في المعادلة الآتية: (Hussein et al., 2018: 2673)

$$\%TACCit = TACCit / NIit$$

حيث أن:

(%TACCit): نسبة صافي المستحقات الأجمالية للشركة في السنة.

(TACCit): صافي المستحقات الأجمالية للشركة في السنة.

(NIit): صافي الدخل التشغيلي للشركة في السنة.

ويتم احتساب صافي المستحقات الأجمالية (TACCit) من خلال المعادلة الآتية

$$TACCit = NIit - OCFit$$

حيث أن:

(OCFit): صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة في السنة.

٢/٢. مفهوم التحوط المحاسبي وأنواعه:

١/٢/٢. مفهوم التحوط المحاسبي

كانت بدايات استخدام التحوط المحاسبي (hedge accounting) عندما تعاملت الشركات بالمشتقات المالية إذ تعد السبب الرئيس لظهوره، إذ يعد التحوط المحاسبي الوسيلة التي من خلالها تستطيع الشركات إدارة المخاطر المالية وذلك للتغلب على المخاطر التي تواجهها أو التخفيف من حدتها، بمعنى آخر أن التحوط المحاسبي يقوم على فكرة أن الدخول في صفقة بيع يستلزم الدخول في صفقة شراء، لذا فإن شكل التحوط المحاسبي الأساس يظهر في تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن (الشمام، ٢٠١٢: ٥٥).

ويعرف التحوط بأنه استراتيجية دفاعية تسعى إلى تجنب المخاطر الناجمة عن تباين الأسعار والمعدلات في بعض المواقف المفترضة أو المستقبلية، عن طريق تعويض النتائج التي تنتجها الأدوات المالية المستخدمة في الحماية (Pereira et al., 2017: 78).

في حين يعرف التحوط المحاسبي على أنه طريقة أو تقنية لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات ويتم تنفيذها باستخدام واحد أو أكثر من المشتقات المالية أو أدوات التحوط الأخرى لمطابقة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفق النقدي للموجودات أو المطلوبات المالية أو أي معاملة مستقبلية (Almubaideen et al., 2019: 142).

ويعرف أيضاً بأنه أسلوب أو تقنية التي تعد الأساس في الاعتراف بالمكاسب والخسائر أو الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالبند المتحوط له أو أداة التحوط على أن يتم الموازنة بين الاعتراف بالمكاسب والخسائر المرتبطة بأداة التحوط في نفس الفترة التي يتم الاعتراف فيها بالمكاسب والخسارة لبند التحوط (Ramirez, 2015: 7).

## ٢/٢/٢. أهداف التحوط المحاسبي

يمكن تلخيص أهداف محاسبة التحوط بـ: (حسونه، ٢٠١٧: ٢٣-٢٤) (محمد وأحمد، ٢٠٢٠: ٢٠٩)

أ. الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها الشركة، لاسيما تلك التي تنشأ عن التفاعل مع الآخرين.  
ب. الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع هذه المخاطر.  
ج. الاعتراف بمعاملات التحوط.

د. قياس أثر عمليات التحوط على الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة.  
هـ. يمكن الاعتراف بالتقلبات في القيمة العادلة للمشتقات بطرق مختلفة حسب نوع علاقة التحوط: (غير محددة أو مضاربة، تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفقات النقدية، تحوط صافي الاستثمار).

## ٣/٢/٢. أنواع التحوط المحاسبي

يتم تقسم التحوط بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي تحوط القيمة العادلة وتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار بالعملة الأجنبية وكالاتي:  
أ. **تحوط القيمة العادلة:** والذي يهدف إلى حماية موجود أو مطلوب معترف به، أو مطلوب مؤكد لم يتم الاعتراف به بعد (Pereira et al., 2017: 77) إذ يهدف تحوط القيمة العادلة إلى تخفيض التغيرات في القيمة العادلة التي تتعرض لها الموجودات والمطلوبات المعترف بها في الميزانية، أو المطلوب الثابت للشركة غير المعترف به والتي تعزى هذه التغيرات إلى خطر يمكن أن يؤثر على الأرباح لذا أن تحوط القيمة العادلة يعد تعويضاً للمكاسب أو الخسائر التي تحدث في القيمة العادلة لبند محوط بالتغيرات التي تحصل للقيمة العادلة لأداة التحوط (Ramirez, 2015: 25).

ب. **تحوط التدفق النقدي:** وهو تحوط من التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن مخاطر تتعلق بالسوق مثل مخاطر العملة أو التي ترجع إلى مخاطر معينة مرتبطة بموجود أو مطلوب بالإضافة إلى كل أو بعض مدفوعات الفوائد المستقبلية على الديون ذات المعدل المتغير والتي يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة في الشركات (Jawad et al., 2014: 55).

ج. **تحوط صافي الاستثمار بعملة أجنبية:** هدفه الحماية من التعرض للمخاطر المرتبطة بتحويل حقوق ملكية الشركات التابعة والمشاريع المشتركة الموجودة في الخارج. في هذا النوع من التحوط، يتم تسجيل المكاسب والخسائر في حقوق الملكية لتعويض المكاسب والخسائر على الاستثمار، ويتم احتساب الجزء غير الفعال من التحوط في بيان الدخل. حيث يبقى الجزء الفعال من التحوط في

حقوق الملكية حتى لحظة البيع أو التوقف أو فقدان القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار في الخارج (Konzen, 2020: 30).

#### ٤/٢/٢. أدوات التحوط المحاسبي:

يمكن تقسيم أدوات التحوط الى ثلاث اقسام وهي المشتقات المالية والتوريق وبيع القروض والتأجير التمويلي وكالاتي:

أ. **المشتقات المالية:** هي العقود التي تنبع قيمتها من قيمة الموجود المالي الأساسي أو مجموعة من الموجودات المالية، مثل السندات أو أسعار العملات أو الأسهم أو مؤشرات السوق أو أسعار الفائدة (Martin et al., 2021: 1).

وتعرف أيضاً بأنها أداة مالية يتم اشتقاق أسعارها أو قيمتها من أسعار الأدوات المالية أو الموجودات المالية الأساسية الأخرى. قد تكون الأدوات الأساسية عبارة عن أسهم أو سندات أو أدون الخزنة أو العملة الأجنبية أو حتى موجود مشتق آخر، وتستخدم المشتقات للتحكم في أنواع مختلفة من المخاطر وتحويلها وتجنبها وتقليلها وإزالتها أو إدارتها بكفاءة من خلال التحوط والتأمين ضدها (Sandra, 2021: 2). وتقسم المشتقات المالية الى:

- **العقود الآجلة:** العقد الآجل هو اتفاق يتم إبرامه بين المشتري والبائع من أجل تبادل السلعة أو الأداة نقدًا في تاريخ مستقبلي محدد مسبقًا بسعر متفق عليه اليوم. يسمى هذا السعر المحدد مسبقاً "السعر الآجل" (Sandra, 2021: 3).

- **العقود المستقبلية:** هو عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية، بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، كما هو الحال في عقود الخيارات، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، وتتمتع بسيولة عالية، ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط، إذ يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد في السوق، وفي هذه الحالة سيلزم المشتري الجديد بمضمون العقد. ومن بين أهم أنواع العقود المستقبلية هناك، عقود مستقبلية على أسعار الفائدة، العقود المستقبلية التي تنصب على مؤشرات السوق، هذه العقود عبارة عن تسليم المؤشر المفترض في تاريخ وسعر محدد مسبقاً، وتكون قيمة النقود الملزم دفعها من طرف المشتري تساوي قيمة ثنائية تحددها البورصة مضروبة في الفرق بين قيمة المؤشر على أساس سعر إقفال آخر يوم يتم التعامل فيه بالعقد وسعر شراء العقد، كما أن هناك عقود مستقبلية على السلع (تسعديت، ٢٠١٣: ٤).

- **عقود الخيار (الخيارات):** وهي عقود تمثل الحق وليس الالتزام ببيع أو شراء موجودات أو سلع في تاريخ مستقبلي وبسعر متفق عليه يعرف بسعر التنفيذ، حيث يعطي عقد الخيار حامله الحق في البيع والشراء بسعر محدد وتاريخ تنفيذ مستقبلي محدد في العقد بين الطرفين (Nguyen & Nuri, 2015: 21)، فهي تمثل اتفاقيات تعاقدية، تبرم بين طرفين مشتري ومحرر، ويعطي العقد للمشتري الحق في شراء أو بيع عدد وحدات من موجود ما بسعر يحدد لحظة التعاقد، على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق (مبارك، ٢٠١٧: ٤١٢).

- **عقود المبادلات:** هي اتفاق تعاقد بين المشتري والبائع لتبادل موجود معين مقابل نقد في وقت لاحق مستقبلاً وبسعر يحدد الآن، وقد تحتوي على مبادلة معدل فائدة مقابل معدل فائدة آخر لفترة متفق عليها مقدمة، ومن أنواع عقود المبادلة: مبادلة أسعار الفائدة، ومبادلة العملات، ومبادلة الأسهم، ومزاياها: أنها تحقق هيكل اقتراف بالتكلفة المرغوبة، وتمكن المقترضين من الحصول

على مصادر تمويل جديدة، ويمكن استعمالها في التحوط من مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وتتمتع بمرونة كبيرة ويمكن تصميمها حسب رغبة المتعاملين، ولا تتطلب دفع العلاوات أو الهوامش في أغلب الأحيان، ومن عيوبها: أنها معقدة لا تخضع لرقابة السوق أو الشركة، ويصعب إلغاؤها أو تسهيلها أحياناً، وتنطوي على مخاطر ائتمانية كبيرة، ويصعب قياس المخاطر الناتجة عنها (يونس، ٢٠١٩: ٢١-٢٢).

**ب. التوريق:** هو أحد الأنشطة المالية المستحدثة، حيث يتم من خلالها قيام الشركات المالية بتحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمونة بموجودات إلى شركة متخصصة ذات غرض خاص وتسمى شركة التوريق بهدف إصدار أوراق مالية جديدة في مقابل هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، وبمعنى آخر هو جعل الدين في ذمة الغير في المدة ما بين ثبوته في الذمة وحلول آجاله، وهي عبارة عن صكوك قابلة للتداول في السوق الثانوية وذلك تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق النقدي المستمر للسيولة النقدية للمصرف (سهام، ٢٠١٧: ٥٣٦).

**ج. بيع القروض والتأجير التمويلي:** تعد عملية بيع القروض من الأنشطة التي تمارسها الشركات منذ فتره ليست بالقصيرة إذ تحدث عملية بيع قروض حق اساس برجوع أو بدون رجوع، فإذا كانت بدون رجوع هنا الشركة تتخلص من المخاطر الائتمانية نتيجة تحملها من قبل المشتري، أما إذا تم البيع برجوع أي يحق لمشتري القرض ارجاعه فالشركة هنا تكون معرضة لمخاطر ائتمانية، (الشماس، ٢٠١٢: ٥٩) أما التأجير التمويلي فهو عبارة عن عقد يعطي الحق للمستأجر في استخدام موجود معين لفترة معينة مقابل دفع بدل إيجار محدد يتم الاتفاق عليه، إذ يصنف التأجير التمويلي الى ثلاثة اصناف الأول هو البيع ثم إعادة الاستئجار والثاني هو التمويل من خلال البيع التي تمثل بيع جزء أو قسم من المعدات، والثالث هو التأجير الرفعي يمثل تمويل جزء من الموجود من الشركة والباقي من خلال الاقتراض (Jawad et al., 2014: 57).

## ٥.٢/٢ طرق قياس التحوط المحاسبي:

هناك الكثير من الدراسات التي قامت بقياس محاسبة التحوط كالاتي:

**أ. قياس التحوط المحاسبي عن طريق الاستبيان:** اعتمدت بعض الدراسات في قياس التحوط على اساس استمارة الاستبيان مثل دراسة (محمد وأحمد، ٢٠٢٠)، (المجتبي وبخيت، ٢٠١٩).

**ب. قياس التحوط المحاسبي بأعتبره متغير وهمي:** إذ يتم قياس التحوط بأعتبره متغير وهمي من خلال منح الشركات قيمة "١" إذا تبنت (افصحت) الشركة عن التحوط المحاسبي، وقيمة "٠" بخلاف ذلك أي إذا لم تتبنى الشركة النحوط المحاسبي، ومن الدراسات التي أعتمدت هذه القيمة دراسة كل من (رضوان، ٢٠١٧) (Abdullah & Ismail, 2017)، (Pereira et al., 2017)، (Panaretou et al. 2013).

**ج. قياس التحوط المحاسبي باستخدام النسب المالية:** إذ يتم قياس مستوى التحوط المحاسبي من خلال مجموعة من النسب المالية من خلال الحكم على التغيرات في تلك النسب في مرحلة زمنية تتم فيها اعتماد التحوط المحاسبي ومرحلة زمنية أخرى لا يتم فيها اعتماد التحوط المحاسبي ولنفس الشركات، وهذه النسب هي (ربحية السهم، ونسبة العائد على الموجودات، ونسبة العائد على حقوق الملكية) ومن الدراسات التي اعتمدت على هذا المقياس كل من دراسة (المبيضين، ٢٠١٧)، (Almubaideen et al., 2019).

## ٣/٢. العلاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي:

يشكل عنصر المخاطرة الصفة الأساسية للملازمة للشركات في مختلف القطاعات لاسيما القطاعات المالية، ومع زيادة حدة المنافسة بين الشركات، وارتفاع درجة المخاطرة فإنه لا يمكن للشركات القائمة حالياً الاستمرار إلا مع توافر إدارة المخاطر، ومن ثم أصبحت عملية التحوط من المخاطر المالية باستخدام تقنيتي التحفظ والتحوط المحاسبي هي السبيل لمواجهة المنافسة الشديدة والمخاطر المرتفعة، إذ يعد التحوط المحاسبي احد اهم الاستراتيجيات الفعالة للتحوط من المخاطر التي تتعرض لها الشركات سواء كانت تلك المخاطر (مخاطر أسعار السلع) تمثل التقلبات التي تحدث في مختلف أنواع السلع التي تنتجها أو تتعامل فيها الشركة، إذ تتعرض هذه السلع للتغيرات المستمرة في الأسعار، مما يؤثر على إيرادات الشركة، (مخاطر أسعار صرف العملات) وتتمثل في مخاطرة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا ما يواجهه مختلف الشركات التي تتعامل بأنواع مختلفة من العملات، كالشركات متعددة الجنسيات التي لها عدة فروع على مستوى العالم، أو التي تتعامل بالبيع والشراء من عملاء وموردين أجانب بعملات أجنبية، كذلك التعامل مع مختلف المؤسسات المالية الأجنبية كالمصارف عند الاقتراض بعملات أجنبية، فمن شأن التغيرات في أسعار صرف هذه العملات أن يؤثر على موجودات ومطلوبات الشركة المقيمة بعملات أجنبية وكذلك على تدفقاتها النقدية، (مخاطر أسعار الفائدة) وتتمثل هذه المخاطرة في التغيرات في معدلات الفائدة بالسوق المالي، والتي قد تؤثر على الأنشطة المالية بالشركة التي تعتمد على أسعار الفائدة في مختلف عمليات الإقراض والاقتراض، إذ أن التقلبات في أسعار الفائدة من شأنها التأثير على مدفوعات، ومقبوضات الشركة المستقبلية، (مخاطر أسعار الأوراق المالية) هذه المخاطر هي أشمل نوع من أنواع المخاطر، وهي التغيرات في القيمة السوقية أو القيمة العادلة للأوراق المالية (الأسهم والسندات) (رضوان، ٢٠١٧: ٢٥). فيعد الهدف الرئيس من التحوط المحاسبي هو تحقيق المقابلة في توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر لكل من البند المحوط وأداة التحوط، ومن ثم موازنة الآثار في قائمة الدخل، مما يحد من التقلبات في التقارير المالية التي تتعرض لها الشركات.

في حين يتمثل التحفظ المحاسبي بقيام المحاسبين باستخدام درجة معقولة من الحيطة والحذر في الاعتراف بالعمليات والأنشطة المالية التي تقوم بها الشركات ويوجد فيها درجة من عدم التأكد، أي بمعنى يتم التسجيل والاعتراف بالخسائر قبل وقوعها أو تحقيقها حتى وأن كانت هناك نسبة ضعيفة تؤكد وقوعها، ولا تأخذ بنظر الاعتبار الاعتراف بالأرباح إلا عند تحقيقها حتى وأن كانت هناك نسب عالية تؤكد تحققها (حسين وآخرون، ٢٠٢٠: ٦٦).

وعليه فإن التحوط المحاسبي لا يشبه مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) المتعارف عليه في المحاسبة (الكبيسي، ٢٠١٢: ٤٤٧). لكن العلاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي هي علاقة ايجابية ومتكاملة أي كلما كانت الشركات تطبق التحفظ يعني ذلك انها ستقلل المخاطر وهو ما يتعكس ايجابا على التحوط الذي هدفه هو تقليل المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

### ٣. تصميم البحث:

#### ١/٣. اختيار العينة وجمع البيانات:

تم تحديد مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين كان معيار اختيار العينة على أساس المصارف التي لديها تقارير مالية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩، ليتحدد بناءً على ذلك (١٢) (\*) (أشور، المتحد، بغداد، بابل، المنصور، الموصل، التجاري العراقي، الخليج التجاري، سومر، الائتمان، الشرق الأوسط، الاستثمار العراقي) مصرفاً كعينة للبحث بواقع (١٣٢) مشاهدة، في حين تم استبعاد المصارف التي ليس لديها تقارير مالية متواصلة خلال تلك الفترة وكذلك تم استبعاد المصارف الإسلامية لأختلاف نشاطها عن المصارف الأخرى.

#### ٢/٣. قياس المتغيرات:

تضمن البحث متغيرين الأول هو المتغير المستقل والمتمثل بالتحفظ المحاسبي (غير المشروط) بالاعتماد على مقياس القيمة السوقية إلى الدفترية بالاتفاق مع دراسة (جاسم، ٢٠٢٠)، بينما تمثل المتغير التابع بالتحوط المحاسبي وتم قياسه كمتغير وهمي إذ تعطى قيمة (١) للشركات التي تستخدم (تفصح) عن أحد التحوطات الثلاثة (تحوط القيمة العادلة أو تحوط التدفق النقدي أو تحوط صافي الاستثمار بعملة أجنبية) على الأقل، والقيمة (٠) للشركات التي لا تستخدم (تفصح) عن أحد أنواع التحوط المحاسبي وذلك بالاتفاق مع دراسة كل من (رضوان، ٢٠١٧)، (Abdullah & Ismail, 2017)، (Pereira et al., 2017)، والجدول (١) يظهر متغيري البحث وكيفية قياس كل منها.

الجدول (١): قياس متغيري البحث

| المتغير                            | طريقة القياس                                                                                                                                                           | مصادر البيانات                                                       |
|------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------|
| أولاً. المستقل:<br>التحفظ المحاسبي | القيمة السوقية الى الدفترية =<br>القيمة السوقية / القيمة الدفترية                                                                                                      | (جاسم، ٢٠٢٠)                                                         |
| ثانياً. التابع:<br>التحوط المحاسبي | ويتم قياسه باعتباره متغير وهمي، إذ يتم قياسه من خلال منح الشركات قيمة "١" إذا تبنت الشركة التحوط المحاسبي، وقيمة "٠" بخلاف ذلك أي إذا لم تتبنى الشركة التحوط المحاسبي. | (رضوان، ٢٠١٧)<br>(Abdullah & Ismail, 2017)<br>(Pereira et al., 2017) |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

وقد تم اختيار مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للتحفظ المحاسبي لسببين الأول، كونه من أشهر وأكثر المقاييس المعتمدة وأثبتت فاعليتها في الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي، أما السبب الثاني فتمثل في توفر البيانات التي تخص المقياس في البيئة العراقية.

#### ٣/٣. مستويات التحفظ والتحوط المحاسبي:

تختلف مستويات التحفظ (حسب نسبة القيمة السوقية الى الدفترية) والتحوط المحاسبي حسب المصارف والسنوات وكما مبينة في الجداول الآتية:

(\*) تم الاعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية على الانترنت (www.isx-iq.net) للاطلاع على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

الجدول (٢): مستويات التحفظ حسب نسبة القيمة السوقية الى الدفترية

| ت  | الاسم             | ٢٠٠٩       | ٢٠١٠       | ٢٠١١       | ٢٠١٢       | ٢٠١٣       | ٢٠١٤       | ٢٠١٥       | ٢٠١٦       | ٢٠١٧       | ٢٠١٨       | ٢٠١٩       | المتوسط    |
|----|-------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| ١  | أشور              | ١,٠٣٧١     | ٠,٧٦٦٦     | ٠,٧٨٠٥     | ٠,٨٤٤٥     | ٠,٦٧٢٩     | ٠,٦٩٦٤     | ٠,٣٩٧٩     | ٠,٣٣٦٤     | ٠,٢٨١٨     | ٠,٢١٤٢     | ٠,٢٢٤٧     | ٠,٥٦٨٤٥    |
|    |                   | مَحْفَظ    | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ |
| ٢  | المتحد            | ٠,٣٠١٧     | ١,٤٤٣٠     | ٢,١٧٤٢     | ١,٤٨٢٦     | ٠,٩١٠٤     | ٠,٦٧٢١     | ٠,٦٨٠٧     | ٠,٣١٨٢     | ٠,٢٣٢٠     | ٠,٨٨٨٩     | ٠,٦٩٢٠     | ٠,٨٩٠٥٣    |
|    |                   | غ. مَحْفَظ | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ |
| ٣  | بغداد             | ١,٤٩٤٩     | ١,٤٩٠١     | ٢,٧٦٥٥     | ١,٥١٩٩     | ١,٧٦٨٢     | ١,٣٦٧٩     | ١,٠٨٩٤     | ٠,٨٠٤٤     | ٠,٥١٤٥     | ٠,٢٧١٨     | ٠,٢٧٤١     | ١,٢١٤٦١    |
|    |                   | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | مَحْفَظ    |
| ٤  | بابل              | ١,١١٩٩     | ٠,٧٢٧١     | ٠,٧٥٧٤     | ٠,٦٩٦٦     | ٠,٦٥٢٤     | ٠,٣٧٦٣     | ٠,٢٨٠٧     | ٠,٣١١٠     | ٠,٢٧٩٢     | ٠,١٧٤٣     | ٠,١٠٠٧     | ٠,٤٩٧٧٨    |
|    |                   | مَحْفَظ    | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ |
| ٥  | المنصور           | ١,١٨٥١     | ١,٢٣٩٥     | ١,١٧٨٣     | ١,١٥٩٢     | ١,٥٥٣٠     | ٠,٧٠٠٩     | ٠,٧٥٤٠     | ٠,٨٦٠٨     | ٠,٦٨٠٨     | ٠,٥٢٩٨     | ٠,٥٩٨٩     | ٠,٩٤٩١٢    |
|    |                   | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ |
| ٦  | الموصل            | ٠,٩٣٠١     | ٠,٧٠٦٦     | ١,١٠٢٠     | ٠,٧٧١٩     | ٠,٦٧٣٠     | ٠,٥٦٠٨     | ٠,٢٤٠٨     | ٠,٥٣٢٣     | ٠,٢٩٨٥     | ٠,١٥٢٠     | ٠,١٥٠٥     | ٠,٥٥٦٢٣    |
|    |                   | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | مَحْفَظ    | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ |
| ٧  | التجاري العراقي   | ٠,٦٧٠٢     | ٠,٥٢٠٤     | ٠,٥٩١٨     | ٠,٧١٢٣     | ٠,٧٦٣١     | ٠,٧٩١٢     | ٠,٨٦٥٤     | ٠,٧٩٨٠     | ٠,٧٧١١     | ٠,٧٩٥٢     | ٠,٤٦٨٩     | ٠,٧٠٤٣٣    |
|    |                   | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ |
| ٨  | الخليج التجاري    | ٠,٩٧١٣     | ٠,٧٩٨٢     | ٠,٨٦٢٠     | ٠,٧٦٠٠     | ٠,٩٤٥٨     | ٠,٧٦٣١     | ٠,٤٧٥٧     | ٠,٤٢٤٩     | ٠,٣٦٤٦     | ٠,١٩٠٨     | ٠,١٣٦٩     | ٠,٦٠٨٤٨    |
|    |                   | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ |
| ٩  | سومر التجاري      | ٠,٧٩٣٣     | ٠,٧٧٦٨     | ٠,٧٥٤٧     | ٠,٥٩٥٤     | ٠,٩٥٣٣     | ٠,٨٦٥٩     | ٠,٩٠١٨     | ٠,٨٤٢٤     | ٠,٨٤١١     | ٠,٨٣٨٤     | ٠,٤٧٣٢     | ٠,٧٨٥١٢    |
|    |                   | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ |
| ١٠ | الائتمان العراقي  | ١,٦٧٠٩     | ١,٨١٣٦     | ٢,٣٦٩٠     | ١,٣٣٨٧     | ١,٨٣٤٣     | ٠,٨٧٠٢     | ٠,٤٨٨٧     | ٠,٦٣٥٦     | ٠,٥٣٨٩     | ٠,٨٨١١     | ٠,٣٦١٨     | ١,١٦٣٨٩    |
|    |                   | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | مَحْفَظ    |
| ١١ | الشرق الأوسط      | ١,٦٠١٦     | ٠,٨٨٦٨     | ١,٣٩٢٣     | ١,١٦٦٥     | ١,١٨٣٦     | ٠,٥٤٥٥     | ٠,٤٦٠٣     | ٠,٣٩٥١     | ٠,٣٢٣٠     | ٠,١٢١٥     | ٠,٠٩٣٥     | ٠,٧٤٢٧٠    |
|    |                   | مَحْفَظ    | غ. مَحْفَظ | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | مَحْفَظ    | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ | غ. مَحْفَظ |
| ١٢ | الاستثمار العراقي | ٠,٩٧٥٤     | ١,٠٥١٧     | ٠,٨١١٢     | ٠,٨٥١٩     | ٠,٨٠٦٨     | ٠,٧٦٦٥     | ٠,٦١٣٣     | ٠,٥١٧٦     | ٠,٣٧٠٩     | ٠,٢٤٧٣     | ٠,٢٥٩٠     | ٠,٦٦١٠٥    |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (٢) أن هناك تباين في مستويات التحفظ المحاسبي بين المصارف إذ ان المصارف (أشور، المتحد، بابل، المنصور، الموصل، التجاري العراقي، الخليج التجاري، سومر، الشرق الأوسط، الاستثمار العراقي) غير متحفظة، والمصارف (بغداد، الائتمان العراقي) متحفظة. ويلاحظ ايضاً أن المصارف (المتحد، الموصل، التجاري العراقي، الخليج التجاري، سومر التجاري، الاستثمار العراقي) في سنة ٢٠٠٩ كانت غير متحفظة، وان المصارف (أشور، بغداد، بابل، المنصور، الائتمان العراقي، الشرق الأوسط) في سنة ٢٠٠٩ كانت متحفظة، بينما كانت كل المصارف غير متحفظة في سنة ٢٠١٩ مما يؤكد على وجود تباين واختلاف في مستويات التحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث، في حين يظهر الجدول (٣) مستويات التحوط المحاسبي في المصارف عينة البحث.

الجدول (٣): مستويات التحوط المحاسبي

| ت  | الاسم             | ٢٠٠٩    | ٢٠١٠    | ٢٠١١    | ٢٠١٢    | ٢٠١٣    | ٢٠١٤    | ٢٠١٥    | ٢٠١٦    | ٢٠١٧    | ٢٠١٨    | ٢٠١٩    | المحيط |
|----|-------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--------|
| ١  | أشور              | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ٢  | المتحد            | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ٣  | بغداد             | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ٤  | بابل              | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ٥  | المنصور           | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ٦  | الموصل            | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ٧  | التجاري العراقي   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ٨  | الخليج التجاري    | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ٩  | سومر              | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ١٠ | الانتماء          | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ١١ | الشرق الأوسط      | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
| ١٢ | الاستثمار العراقي | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |
|    |                   | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | غ. محوط | ٠,٣٦   |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (٣) ان هناك تباين في مستويات التحوط المحاسبي في المصارف، إذ ان المصارف (أشور، المتحد، بغداد، بابل، الموصل، التجاري العراقي، الخليج التجاري، الشرق الأوسط) كانت غير متحوط خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٩) بينما كان تستخدم التحوط المحاسبي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) على التوالي، بينما المصارف (المنصور، الخليج التجاري، سومر، الاستثمار العراقي) كانت لا تستخدم التحوط المحاسبي خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٩) على التوالي.

#### ٤/٣. وصف المتغيرات واختبار الفروض:

##### ١/٤/٣. وصف المتغيرات:

يظهر الجدول (٤) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري لمستويات التحفظ والتحوط المحاسبي في المصارف عينة البحث وكالاتي:

الجدول (٤): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيري البحث

| ت | المتغيرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الحد الأدنى | الحد الأعلى | معامل الاختلاف |
|---|-----------|---------------|-------------------|-------------|-------------|----------------|
| ١ | التحفظ    | ٠,٧٧٨٥٢       | ٠,٤٦٩٢٥٥          | ٠,٠٩٤       | ٢,٧٦٦       | ٠,٦٠٢٧٥        |
| ٢ | التحوط    | ٠,٢٤          | ٠,٤٣٠             | ٠           | ١           | ١,٧٩١٦         |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).  
من الجدول (٤) يلاحظ الباحث أن التحفظ المحاسبي (القيمة السوقية/الدفترية) كان وسطه الحسابي قد بلغ (٠,٧٧٨٥٢) والانحراف المعياري (٠,٤٦٩٢٥٥) فيما بلغ معامل الاختلاف (٠,٦٠٢٧٥) وهذا يدل على عدم وجود تحفظ محاسبي في المصارف عينة الدراسة.  
في حين أن الوسط الحسابي للتحوط قد بلغ (٠,٢٤) والانحراف المعياري (٠,٤٣٠) فيما بلغ معامل الاختلاف (١,٧٩١٦) وهذا يدل على انخفاض مستوى التحوط في المصارف عينة الدراسة، وتم بناء هذا الاستنتاج نظراً لقياس التحوط كمتغير وهمي (٠, ١).

### ٢/٤/٣. اختبار الفروض:

تضمن البحث فرضيتين هما فرضية العلاقة وفرضية التأثير، والتي تم تحديدها في المنهجية سابقاً، التالي اختبار لتلك الفروض:  
**الفرضية الأولى:** هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التحفظ والتحوط المحاسبي في البيئة العراقية.

يظهر الجدول (٥) قيمة معامل الارتباط بيرسون المعتمد لقياس مستوى العلاقة بين متغيرات البحث كما يلي:

الجدول (٥): العلاقة بين متغيري البحث

| التحوط المحاسبي |                     |                 |
|-----------------|---------------------|-----------------|
| (Sig.)          | Pearson Correlation |                 |
| ٠,٠٠٠           | -.٤٩١**             | التحفظ المحاسبي |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

\*\* وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠١).

\* وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥)

يلاحظ من الجدول (٥) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التحفظ والتحوط المحاسبي عند مستوى دلالة (٠,٠١)، ونتيجة لذلك تقبل الفرضية إذ إن هناك علاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي وكانت العلاقة سلبية ومعنوية. وتدل العلاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي على أن كل منهما مرتبط بقيم السوق إذ كلما زاد استخدام التحفظ ينخفض مستوى استخدام التحوط المحاسبي في البيئة العراقية.

**الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في التحوط المحاسبي في البيئة العراقية.

يتم اختبار فرضية التأثير عبر تقدير معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير التحوط المحاسبي بدلالة التحفظ المحاسبي غير المشروط لبيان تأثير الأخير في التحوط المحاسبي، كما هو موضح في الجدول (٦) الآتي:

الجدول (٦): تأثير التحفظ في التحوط المحاسبي

| الدلالة المعنوية | قيمة F | Adjusted R <sup>2</sup> | R <sup>2</sup> |
|------------------|--------|-------------------------|----------------|
| ٠/٠٠٠            | ٤١,٢٤٣ | ٠,٢٣٥                   | ٠,٢٤١          |
| المتغيرات        | قيمة T | معامل الانحدار B        | التحفظ         |
| ٠/٠٠٠            | -٦,٤٢٢ | -٠,٤٥٠                  |                |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (٦) ثبوت معنوية نموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة (F) (٤١,٢٤٣) وبمعنوية (٠/٠٠٠). وثبوت معنوية معامل انحدار التحفظ حيث بلغت قيمة (T) (-٦,٤٢٢) وبمعنوية (٠/٠٠٠). مما يعني ثبوت معنوية تأثير نموذج التحفظ المحاسبي في التحوط المحاسبي، وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (B) (-٠,٤٥٠) وهذا يدل على أن التأثير سلبي. كما بلغ معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (٠,٢٤١)، مما يعني أن التحفظ المحاسبي يفسر ما نسبته (٢٤,١%) من التغيرات التي تحدث في التحوط المحاسبي، مما يؤكد على قبول الفرضية الثانية، أي وجود تأثير معنوي للتحفظ في التحوط المحاسبي، وهذا التأثير سلبي. وتدل هذه النتيجة أن في بيئة المصارف العراقية هناك تناسب عكسي بين التحفظ المحاسبي الاستباقي المتمثل بالتحفظ غير المشروط والتحوط المحاسبي، إذ أن المصارف التي تعتمد في سياساتها المحاسبية على الاعتراف بالخسائر والمصاريف المتوقعة وعدم الاعتراف بالأرباح والإيرادات المتوقعة تكون أكثر قدرة على مواجهة المخاطر المستقبلية والتقلبات السعرية لذا تكون أقل حذراً من جانب مخاطر الأدوات المالية مما ينعكس في انخفاض مستويات التحوط المحاسبي لديها.

#### ٤. الاستنتاجات والتوصيات:

##### ١/٤. الاستنتاجات:

- أ. تسهم سياسة التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية التقارير المالية، وتخفض من مخاطر انهيار الشركات.
- ب. يعد التحوط المحاسبي طريقة أو تقنية لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات، ويتم تنفيذها باستخدام واحد أو أكثر من المشتقات المالية أو أدوات التحوط الأخرى لمطابقة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفق النقدي للموجودات أو المطلوبات المالية أو أي معاملة مستقبلية.
- ج. هناك علاقة معنوية سلبية بين التحفظ والتحوط المحاسبي وذلك لأن كل منهما مرتبط بقيم السوق إذ كلما زاد استخدام التحفظ المحاسبي قابله انخفاض في استخدام التحوط المحاسبي.
- د. هناك تأثير ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي في التحوط المحاسبي ضمن القطاع المصرفي في البيئة العراقية، إذ أن المصارف التي تعتمد في سياساتها المحاسبية على استباقية الاعتراف بالخسائر والمصاريف المتوقعة مقارنة بالأرباح والإيرادات، فإنها عند قيامها بإدارة المخاطر الخاصة بالأدوات المالية تكون أقل استخداماً لأدوات التحوط المحاسبي كالمشتقات المالية.

##### ٢/٤. التوصيات:

- أ. ضرورة التزام المصارف العراقية بتطبيق سياسة التحفظ والتحوط المحاسبي عند إعداد التقارير المالية نظراً لأهميتهما في الحفاظ على الموثوقية والمصداقية في التقارير المالية التي تنعكس في تحقيق أقصى منفعة ممكنة لأصحاب المصالح المستخدمين لتلك التقارير.

ب. ضرورة تبني سياسة التحوط المحاسبي من قبل الشركات المالية وغير المالية وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها تلك الشركات، باعتبارها سياسة أساسية لإدارة مخاطر الأدوات المالية.  
ج. ضرورة عمل دورات تثقيفية وتدريبية لمنظومة سوق العراق للأوراق المالية للتعرف على أهمية التحفظ والتحوط المحاسبي وسبل تطبيقهما.

#### المصادر

#### أولاً. المصادر العربية:

##### أ. الرسائل الجامعية:

١. الجميلي، احمد صويلح طرخ، (٢٠١٤)، التحفظ المحاسبي وأثره على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية.
٢. رضوان، هند ثروت عبد الحميد، (٢٠١٧)، أثر تطبيق محاسبة التحوط على قابلية البيانات المالية للمقارنة/دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة-جامعة المنصورة، مصر.
٣. المبيضين، احمد محمد يحيى، المبيضين، هيثم ادريس، (٢٠١٧)، أثر تطبيق محاسبة التحوط على عدالة البيانات والتقارير المالية السنوية، دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الأسراء الخاصة، الأردن.

##### ب. الدوريات العلمية:

١. أقبال، عمر؛ القضاة، مأمون، (٢٠١٤)، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، ٢٨، (٤).
٢. جاسم، مثني روكان، (٢٠٢٠)، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على التحفظ المحاسبي دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٦ (٥١).
٣. حسونه، محمد لطفي، (٢٠١٧)، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) دراسة مقارنة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع.
٤. حسين، محمد عبدالكريم؛ شعبان، سمير عماد؛ ياسين، عمار طه، (٢٠٢٠)، تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي أدلة تجريبية من الشركات الصناعية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد خاص، ج ١.
٥. حمد، أمته خميس، المومني، محمد عبدالله، (٢٠١٨)، اثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ١٤ (١).
٦. سلمان، عامر محمد؛ محمد، محمد جاسم، (٢٠١٨)، الية مقترحة لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطر تذبذب العملة الاجنبية على وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٤ (١٠٩).
٧. سهام، بوداب، (٢٠١٧)، صناعة الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ٤ (٢).
٨. الشام، ماهر علي، (٢٠١٢)، استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطرة المالية، مجلة تنمية الراافدين، ٣٤ (١٠٧).

٩. عوجه، حسنين كاظم، (٢٠١٧)، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٩(١).
١٠. الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان، (٢٠١٢)، معايير المحاسبية الدولية والمشتقات المالية المسؤولة عن الأزمة المالية والبديل الإسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، ١٠(٤).
١١. مبارك، سهام عبد المنجي، (٢٠١٧)، أثر الإفصاح المحاسبي عن التحوط كنشاط لإدارة مخاطر سعر الصرف على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ١(١).
١٢. المجتبي، محمد المعتز، بخيت، ضحى ادريس، (٢٠١٩)، دور محاسبة التحوط في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة في الأسواق المالية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، ١٤.
١٣. محمد، صلاح علي أحمد، أحمد، محمد المهدي الامير، (٢٠٢٠)، دور محاسبة التحوط في زيادة فعالية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية المصرفية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، ٤(١).
١٤. يونس، نجاه محمد مرعى، (٢٠١٩)، أثر تطبيق الهندسة المالية على ترشيد قرارات المستثمرين (دراسة ميدانية)، مجلة الفكر المحاسبي، ٢٣(٤).

#### ج. أخرى:

١. تسعديت، بوسبعين، (٢٠١٣)، المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية، ورقة مداخلية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج، تحت عنوان: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم، جامعة البويرة.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

#### A. Thesis:

1. Hussein, W. N. (2018). Impact of national culture on tax evasion through applying accounting conservatism in Iraq, Doctoral dissertation, School of Management and Business Administration Sciences, Szent Istvan University, Godollo. Hungary.
2. Konzen, Juliano. (2020). The effect of NBC TG 48 in the voluntary adoption of hedge accounting by companies listed in B3, Dissertation (master's degree) - University of Vale do Rio dos Sinos, Graduate Program in Accounting.

#### B. Periodicals:

1. Abdullah, A., & Ismail, K. N. I. K. (2017). Company-specific characteristics and the choice of hedge accounting for derivatives reporting: Malaysian case. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 13(3).
2. Almubaideen, H. I., Joudeh, A. H. M., Alsakeni, S. A., & Abd allah Al-Attar, K. (2019). The Effect of Applying Hedge Accounting in Reducing Future Financial Risks in Jordanian Commercial Banks. Modern Applied Science, 13(3).
3. Al-Taie, B. F. K., Flayyih, H. H., & Talab, H. R. (2017). Measurement of income smoothing and its effect on accounting conservatism: An empirical study of listed companies in the Iraqi Stock Exchange. International Journal of Economic Perspectives, 11(3).

4. Feltham, G. A., & Ohlson, J. A. (1996). Uncertainty resolution and the theory of depreciation measurement. *Journal of accounting research*, 34(2).
5. Givoly D, & C. Hayn (2000), The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?, *Journal of Accounting and Economics*, 29(3).
6. Hansen, J. C. & Hong, K. P. & S. H. Park (2018), Accounting conservatism: A life cycle perspective. *Advances in Accounting*, 40.
7. Hussein, ali Ibrahim & Mahmood, saddam Mohammed & Hussein, wisam Neema, (2018), The Relationship Between The Accounting Conservatism And The Financial Performance Efficiency of The Banks According The Data Envelopment Analysis: Evidence From Iraq, *Opcion*, 34, 85.
8. Jawad, Firas Aziz M, Xinpeng Xia, Alshamam, Maher A. H , Qussay A. Alnuaimi.(2014). Hedge accounting as a Strategic Tool in Financial Risk Management: A Review. *Research Journal of Finance and Accounting*. 5(11).
9. Martin, A., Candelas, B., Rodríguez-Rozas, Á., Martín-Guerrero, J. D., Chen, X., Lamata, L.,& Sanz, M. (2021). Toward pricing financial derivatives with an IBM quantum computer. *Physical Review Research*, 3(1), 013167.
10. Nguyen,T., Nuri , A. (2015), Credit derivatives and Profitability of commercial banks , research in Business Management, Laurea University
11. Panaretou, A., Shackleton, M. B., & Taylor, P. A. (2013). Corporate risk management and hedge accounting. *Contemporary accounting research*, 30(1), 116-139.
12. Pereira, M. R., Pereira, C. M., Silva, M. M., & Pinheiro, L. E. T. (2017). Economic Characteristics Of Companies And Use Of Hedge Accounting: A Study In Non-Cyclical Consumer Companies Listed On The New Market Of BM&FBOVESPA. *Revista Evidenciação Contábil & Finanças*, 5(2)
13. Sandra, S. (2021). A Study of Indian Derivatives Market and its Current Position in Global Financial Derivatives Market. *International Journal of Research in Engineering, Science and Management*, 4(1).

#### **C. Books:**

1. Ramirez ,J.(2015)" Accounting for Derivatives: Advanced Hedging under IFRS 9", 2ed, Britain, TJ International Ltd

#### **D. Others:**

1. Cummins, J. David & Weiss, Mary A. & Zhang, Juan, (2019), Accounting Conservatism in the Property-Liability Insurance Industry, [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
2. Tobias, Bornemann, (2018), Tax avoidance and accounting conservatism, *arqus Discussion Paper*, No. 232.